"الخدمات في سلسلة القيمة للمنتج الصناعي: المحرك المُهمل"

بيان صحفي

القاهرة في ١٩ ديسمبر ٢٠١٨

عقد المركز المصري للدراسات الاقتصادية، اليوم الأربعاء، ندوة بعنوان: "الخدمات في سلسلة القيمة للمنتج الصناعي: المحرك المهمل"، لمناقشة تأثير الخدمات على تكلفة المنتج الصناعي، وهو العنصر الغائب الذى لم يكن يُنظر له بشكل متداخل ومتكامل مع القطاع الصناعي من قبل.

وقال الدكتور عبد الحميد ممدوح، كبير مستشاري شركة King & Spalding الدولية للمحاماة، ومدير قطاع التجارة في الخدمات بمنظمة التجارة العالمية سابقا، إنه قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية، لم يكن هناك ما يعرف بتجارة الخدمات، ولم يكن دور الخدمات في القطاع الصناعي واضحا، لافتا إلى أن الدور لازال غير واضح للكثير من الحكومات من حيث حجمه في الاقتصاد ومساهمته حيث يحدد القدرة التنافسية للدول.

ودلل عبد الحميد على أهمية دور القطاع الخدمي بأنه يشكل ٨٣% من الناتج القومي للولايات المتحدة الأمريكية، وأشار إلى دراسة أعدتها الصين حول تكلفة رغيف الخبز كشفت أن الخدمات تشكل نسبة ٧٢% من تكلفة إنتاجه، وبالتالي فإن تحسين الخدمات يترتب عليه زيادة جودة المنتج وانخفاض سعره وزيادة قدرته التنافسية.

وضرب عبد الحميد مثالا على أهمية دور قطاع الخدمات في تحسين كفاءة الأداء الاقتصادي، بقوله إن مصر تحتل المركز السادس عالميا بين الدول المنتجة للخضروات الطازجة، ورغم ذلك لا تنعكس هذه القدرة الاقتصادية الكبيرة على التصدير أو حتى على كفاءة السوق المحلى من حيث توافر السلع، وهو ما أرجعه لغياب الخدمات في مراحل الإنتاج المختلفة من عمالة مدربة وقطف وتعبئة وتغليف ونقل وتوزيع.

وبحسب الخبير الدولي، أظهرت دراسة أجريت عام ٢٠١٠ عن الفاقد في إنتاج الخضروات في مصر أن نسبته تبلغ ٣٠ – ٤٠% من إجمالي حجم الإنتاج، وترتفع إلى ٦٠% في محصول الطماطم لأنه سريع التلف، مؤكدا أن

لمزيد من المعلومات رجاء الاتصال بالمركز المصري للدراسات الاقتصادية، أبراج نايل سيتي، البرج الشمالي، الدور الثامن، كورنيش النيل، رملة بولاق، القاهرة ١١٢٢١- مصر تليفون: ٢٤٦١٩٠٣٧ (٢٠٢) فاكس: ٢٤٦١٩٠٤٥ (٢٠٢) بريد إلكتروني: eces@eces.org.eg.

غياب الخدمات في مراحل الإنتاج تسبب في هذه النتيجة، مؤكدا أن قطاعي الخدمات والصناعة متكاملان ومتداخلان مع بعضهما البعض.

وعرض المركز المصري للدراسات الاقتصادية خلال الندوة دراستين أعدهما حول مساهمة الخدمات في سلاسل القيمة وتكلفة المنتج في كل من صناعة الملابس الجاهزة والصناعات الغذائية والتصنيع الزراعي. وكشفت الدراستان أن مصر تعانى من عدم كفاءة تقديم العديد من الخدمات الخاصة بصناعتي الملابس الجاهزة والغذائية، مثل الخدمات الجمركية، وإدارة خدمات الإنتاج، وخدمات النقل والتخزين، وضعف عمليات التصميم، وخدمات الإرشاد الزراعي، وخدمات الحصاد، وخدمات التجميع والتخزين بالنسبة للصناعات الغذائية، وغيرها، وهو ما ترتب عليه ارتفاع تكلفة الإنتاج وانخفاض تنافسيته.

وقالت الدراسة إن نصيب الخدمات من تكاليف الإنتاج في صناعة الملابس الجاهزة يتراوح ما بين ٢٢ – ٢٤%، في حين تصل هذه النسبة إلى ٤٩% في الصناعات الغذائية، وجدير بالذكر هنا إن ٩٧% من منشآت صناعة الملابس الجاهزة في حالات الدراسة هي منشآت صغيرة، و٨٩% من الصناعات الغذائية صغيرة.

وانتهت الدراسة إلى أن هناك مشاكل محددة مرتبطة بحجم المشروع، وأن هناك رؤية عامة تشير إلى انخفاض جودة الخدمات المقدمة وبالتالي التوجه نحو التكامل مما يحمل الشركات تكاليف إضافية لعدم تركيزها على نشاطها الرئيسي، بالإضافة إلى مشاكل مرتبطة بالخدمات الحكومية بصفة عامة، كما إن هناك اختلافات قطاعية في الخدمات الأكثر تأثيراً على القطاع.

وقالت الدراسة إن تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تقتصر فقط على توفير الخدمات التمويلية حيث تحتاج الشركات الصغيرة إلى مجموعة من الخدمات المختلفة عن الشركات الكبيرة، ومن ثم لابد من دعم تلك المشروعات في توفير الخدمات الأخرى (مثل خدمات التسويق، والتصميم، إلخ)، ولابد عند وضع السياسات والقوانين أن تتم بمشاركة ممثلين عن المشروعات الصغيرة، وإحكام الرقابة على تطبيق معايير الجودة فيما يتعلق بالخدمات، وعند إعطاء أولوية للخدمات لابد من التركيز على نوعين من الخدمات: هما الخدمات الأفقية التي تخدم كافة الصناعات (مثل الخدمات المرتبطة بالبنية التحتية) والخدمات الحكومية.

وعن الخدمات التي تخدم كافة الصناعات والتي يجب أن يكون لها الأولوية في التركيز، أشارت الدراسة إلى أربع خدمات هي: النقل واللوجستيات، والجودة واختبارات المعامل، والخدمات الحكومية، والخدمات لزيادة تنافسية المنشآت.

وقدمت الدراسة مجموعة من المقترحات لتحسين أداء هذه الخدمات تتمثل في تشجيع المشاركة بين القطاعين العام والخاص PPP في مجال البنية التحتية للطرق، ووضع برنامج لتشجيع الشركات المالكة لأساطيل النقل البري لتحديث تلك الأساطيل، مد خطوط للسكك الحديدية بين الموانئ والمناطق الصناعية، وتشغيل القائم منها، وتوصيل

خطوط النقل العام إلي المناطق الصناعية، والعمل على تنفيذ القانون فيما يتعلق بالحمولات الزائدة وفرض الغرامات، ومراجعة أسعار خدمات الموانئ المعلنة بموجب القرار الوزاري رقم ٤٨٨ لعام ٢٠١٥ والقرار رقم ٨٠٠ لعام ٢٠١٦، بالإضافة إلى تشجيع الشركات علي تطبيق مواصفات الجودة، وتوزيع منشور يتضمن قائمة بكافة المعامل المعتمدة والاختبارات التي تقوم بها على جميع الشركات عند قيامها بالتسجيل للحصول على الرخص الصناعية.

كما تشمل المقترحات مراجعة وتبسيط إجراءات التصدير والاستيراد، ومراقبة تنفيذ القانون رقم ١٥ لعام ٢٠١٧ للتأكد من تطبيق القانون فيما يخص تبسيط الإجراءات الخاصة برخص التشغيل، ومراجعة وتبسيط كافة الإجراءات الحكومية، وزيادة مشاركة صغار المصدرين في البعثات التجارية، ورفع كفاءة مكاتب التمثيل التجاري في مجال دراسات السوق وأنشطة التوفيق بين المصدرين والمستوردين، وإنشاء قاعدة بيانات لكافة منتجي كل صناعة، بجانب تصميم برنامج لتقديم الدعم الفني لصغار المنتجين للحصول على شهادات الجودة، وكيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات في إدارة المخزون وإدارة الإنتاج والجودة وزيادة القدرات الإدارية لتلك المنشآت.

وبالنسبة للخدمات ذات الأهمية القطاعية، دعت الدراسة للتركيز على تحسين جودة خدمات التصميم، وخدمات تنمية رأس المال البشرى، وخدمات المعامل بالنسبة لصناعة الملابس الجاهزة، أما الخدمات ذات الأهمية للصناعات الغذائية فتتمثل في الخدمات المرتبطة بالإنتاج الزراعي، والخدمات التمويلية، والنقل واللوجستيات، وخدمات التوزيع، وخدمات الجودة وتقييم المطابقة، والمرافق.

ومن أهم مقترحات الدراسة لتحسين الخدمات المذكورة، دعت إلى إنشاء صندوق لتأمين الحاصلات الزراعية، وتطبيق مبادرة من البنك المركزي لتوفير التمويل للاستثمارات الزراعية، ووضع نظام مبسط لتسجيل الأراضي الزراعية، وتخصيص مناطق لوجستية في مواقع استراتيجية في المحافظات متضمنه مناطق للتخزين المبرد، ونقاط للتجميع ومراكز للتعبئة، وإنشاء مناطق صناعية للصناعات الغذائية والتصنيع الزراعي بالقرب من المناطق الزراعية، و حصر وتسجيل كافة القائمين على عملية التوزيع، ووضع خطة تفصيلية لمبادرة جهاز تنمية التجارة الداخلية الهادفة إلي إنشاء مناطق تجارية ولوجستية في المحافظات، وتشجيع المشاركة بين القطاعين العام والخاص PPP في مجال المرافق.

وواجهت الدراسة بعض التحديات المتمثلة في استجابة عدد محدود من الشركات للمشاركة فيها وبالتالي لم تتمكن من تقدير متوسط نصيب الخدمات في تكاليف الإنتاج بالنسبة للصناعة ككل، وعدم رغبة جميع الشركات المشاركة في الاستبيان في الإفصاح عن تفاصيل خاصة بنصيب كل بند من بنود الخدمات التي تدخل في سلسلة القيمة الخاصة بها، كما أن بعض الخدمات يتم تدوينها في ميزانيات الشركات مدمجة مع عناصر أخرى في التكلفة كان يصعب فصلها لإعطاء تقديرات أكثر تحديدا لنصيب الخدمات في تكاليف الإنتاج.

وقال المهندس هاني سلام، عضو مجلس إدارة المجلس التصدير للمنسوجات وعضو مجلس إدارة غرفة صناعة الملابس ورئيس مجلس إدارة شركة سلامتكس، إن مصر لديها فرصة في عمل سلسلة قيمة متكاملة في مجال صناعات الملابس الجاهزة، لافتا إلى أنه عند النظر إلى صناعة الملابس لابد من التفريق بين المصانع التى تقوم بعمل منتجات نمطية أو غير نمطية بها نوع من الموضة، فقد لا تحتاج الشركة الإنفاق على التصميم.

وأوضح سلام أنه إذا أنفقت مصر مبالغ كبيرة على تطوير خدمات التصميم في صناعة الملابس سيترتب على ذلك هدر كبير، لأنه يتطلب تطوير قطاع التصميم في القماش والخيوط وهذا غير موجود.

ودعا سلام للاهتمام بالتدريب الفني للعمالة، والتركيز على أولويات النقل الداخلي لسهولة وصول العمالة إلى المناطق الصناعية.

ومن جانبه علق المهندس أيمن قرة، عضو مجلس إدارة غرفة الصناعات الغذائية ورئيس مجلس إدارة شركة كونسوقرة، بقوله إن مصر خامس دولة في إنتاج محصول الطماطم حيث تنتج ٨ مليون طن سنويا، يدخل منها ٤–٥% فقط في عمليات التصنيع، في حين يصل الفاقد من المحصول إلى ٤٠%، مؤكدا وجود فرص كبيرة في التصنيع وتقليل الفاقد.

وأوضح قرة أن هناك مشكلة تتعلق ببعد مناطق التصنيع عن الزراعة، في حين أن هناك أراضي بور وغير مستغلة يجب إقامة مناطق تصنيع زراعي عليها.

وأشار قرة إلى أن الثقة مفقودة بين المنتج الزراعي والمصنع، مدللا على قوله بأنه عندما يرتفع سعر محصول الطماطم لا يورد المنتج الزراعي الكميات المتفق عليها بالكامل للمصنع، وإذا انخفض السعر بصورة كبيرة لا يشترى المصانع كافة الإنتاج، وهو ما يتطلب ضرورة تفعيل عقود الزراعة التعاقدية المتزنة.

وتابع عضو غرفة الصناعات الغذائية، إن المحصول الزراعي يتضاعف سعره في المرحلة من المنتج إلى المستهلك مرة واحدة على الأقل، لعدم جود أسواق جملة، وتحميله بتكلفة نقل مرتفعة جدا علاوة على طريقة التعبئة.

ودعا قرة إلى إيجاد آلية لتحسين وتطوير العملية الإنتاجية بتعاون جميع الأطراف من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، مع ضرورة تحديد مسئوليات ودور كل قطاع حتى يحدث التأثير المطلوب.

وقالت الدكتورة عبلة عبد اللطيف، المدير التنفيذي ومدير البحوث بالمركز، إن بداية الحل هو التعرف على محركات التغيير، مؤكدة أن المستقبل لقطاعات الخدمات وتكنولوجيا المعلومات، وهو ما يجب التركيز عليه.

واوضحت عبد اللطيف أن هذه الدراسة هى مجرد بداية، داعية لضرورة تعاون الشركات لإجراء الدراسة على العديد من القطاعات مثل الصناعات الهندسية، والكيماوية، والأخشاب وغيرها، للتعرف على التكلفة الحقيقية للخدمات في سلسلة القيمة للمنتج الصناعي، والتركيز عليها لحلها.